في جلسة الأمن الدولي.. إجماع عالمي على لجم طهران

إيران : أمريكا انسحبت من خطة العمل وأعادت فرض العقوبات

مجلس الأمن

الرئيس الإيراني

- الاتحاد الأوروبي : الاتفاق أوقف حصول طهران على السلاح النووي
- بريطانيا : إيران تواصل إطلاق الصواريخ الباليستية مما يخالف قرارات مجلس الأمن
- ألمانيا : نطالب طهران باحترام التزاماتها النووية بحسب الاتفاق، وبناء الثقة مع جيرانها
- فرنسا : قلقون من استمرار إيران في تصدير السلاح للميليشيات في المنطقة

فيما دعت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي المجتمع الدولي، إلى الوقوف أمام الابتزاز النووي الذي تمارسه إيران، بعد إعلانها عدم الالتزام ببنود الاتفاق، وزيادة تخصيب اليورانيوم، أجمعت الأغلبية في مجلس الأمن الدولي الأربعاء، على ضرورة عدول طهران عن مواقفها العدائية، وخفض التوتر والعسكرة في النزاع مع واشنطن.

وخيّمت أجواء من القلق والتوجس، خلال جلسة لمندوبي مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، حول مصير الاتفاق النووي المبرم بين إيران ودول الـ5+1 في 2015، اليوم، حيث أعربت دولا أوروبية عن مخاوفها من تداعيات تصعيد الأزمة بين واشنطن وطهران، خاصة بعد العمليات الاستفزازية التي قامت بها الأخيرة خلال الشهرين الماضيين في المنطقة، كان آخرها إسقاط طائرة دون طيار أمريكية قرب مضيق هرمز.

وأعرب مندوب الاتحاد الأوروبي جواو فالي دي لميدا، خلال الجلسة، عن أسفه لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، مؤكدا مواصلة دعم أوروبا للاتفاق، مشيرا إلى أن «الاتفاق النووي أوقف حصول إيران على السلاح النووي»، كما قال إنه لا يوجد بديل سلمي يعتد به عن الاتفاق، فيما طالب كل الأطراف بخفض مستوى التوتر والعسكرة في النزاع مع إيران.

من جهتها، قالت منسقة مجلس الأمن الدولي روزماري دي كارلو في تقريرها بشأن الاتفاق النووي مع إيران: «نأسف للتدهور الحاصل مؤخرا مع إيران، وقلقون من تراجع إيران عن التزاماتها»، معتبرة أن «خطة العمل مع إيران باتت تقع في منعطف خطير».

وأضافت أن قرار الولايات المتحدة بعدم تمديد إعفاءات تسمح لبعض الدول باستيراد النفط الإيراني ربما يعرقل تطبيق الاتفاق النووي مع إيران، مشيرة إلى أن إعلان إيران بأنها ستتخذ خطوات جديدة لتقليص التزاماتها بموجب الاتفاق النووي لا يساعد في الحفاظ عليه.

من جانبها، طالبت مندوبة بريطانيا في مجلس الأمن، كارين بيرس، إيران بالالتزام بالاتفاق النووي، مشيرة إلى أن إيران تواصل إطلاق الصواريخ الباليستية، مما يخالف قرارات مجلس الأمن، وعليها أن تصبح دولة طبيعية تندمج مع محيطها، مؤكدة مسؤولية إيران عن الهجوم على ناقلات النفط قبالة سواحل الفجيرة في دولة الإمارات، مطالبة طهران بالالتزام بالاتفاق النووي.

من جهته، قال مندوب ألمانيا في مجلس الأمن كريستوف هويسجن، إن «نقل إيران للصواريخ إلى الحوثيين في اليمن يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن»، معربا عن قلقه من نقل إيران تكنولوجيا الطائرات دون طيار إلى الحوثيين في اليمن، فيما طالب إيران باحترام التزاماتها النووية بحسب الاتفاق، وبناء الثقة مع جيرانها في المنطقة.

أما مندوب فرنسا في مجلس الأمن فرنسوا ديلاتر، فأعرب هو الآخر عن قلقه من استمرار إيران في تصدير السلاح للميليشيات في المنطقة، مشددا على ضرورة التزام طهران بالاتفاق النووي، وتحلي الجميع بالحوار والتهدئة.

و كان لدى روسيا رأياً آخراً بهذا الشأن، حيث قال مندوب موسكو في مجلس الأمن فاسيلي نيبينزيا، إن الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي يجب أن تتخلى عن مصالحها الخاصة لإبقاء الاتفاق، مؤكداً أن «إيران ملتزمة بالاتفاق النووي وزيادة العقوبات تدفع بالوضع إلى نقطة اللاعودة»، في إشارة إلى التصعيد الأمريكي.

وكانت تعهدت روسيا الإثنين الماضي، بالتصدي للعقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، فبحسب وكالات أنباء روسية، قال نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف، إن روسيا وشركاءها سيتخذون خطوات للتصدي لعقوبات جديدة قالت واشنطن إنها ستفرضها على إيران، مضيفاً أن فرض العقوبات سيصعد التوتر وأنه يتعين على واشنطن السعي إلى الحوار مع طهران بدلا من ذلك.

وكعادتها حاولت إيران الدفاع عن نفسها، بإفتعال التقارير التي أكدت تورطها في الهجمات الأخيرة في الخليج العربي وخليج عمان، حيث قال المندوب الإيراني مجيد تخت روانجي، إن بلاده لا يمكن أن تتحمل «بعد الآن كل أعباء الحفاظ على الاتفاق النووي، نحن ملتزمون بخطة العمل حول الاتفاق النووي وعلى الأطراف الأوروبية إظهار نية حسنة والمحافظة على خطة العمل.. منحنا الفرص تلو الأخرى ونطالب الدول الأوروبية بالتعويض عن العقوبات».

وتابع المندوب الإيراني: «الولايات المتحدة انسحبت من خطة العمل وأعادت فرض العقوبات. كما أنها تهدد الدول الأخرى إذا التزمت بالقرار 2231. واشنطن تمارس إرهاباً اقتصادياً ضدنا.. العقوبات الأمريكية عقاب جماعي على الشعب الإيران».

وأضاف «ما دامت العقوبات غير القانونية قائمة، لا يمكن للمرء أن يثق في عرض بإجراء حوار صادق وحقيقي، الثقة شرط أساسي لبدء حوار هادف، مشدداً على أن الصواريخ الإيرانية «لا تحمل شحنات نووية وبالتالي لا تخضع للرقابة وفق الاتفاق»، مؤكدا أن «الطائرة دون طيار الأمريكية التي تم إسقاطها مؤخرا دخلت مجالنا الجوي»، على حد قوله.

من جانبها، تسعى واشنطن للضغط على طهران بكل الطرق الممكنة، فإلى جانب العقوبات المستمرة على اقتصادها وقياداتها، تعمل الولايات المتحدة على إنشاء تحالف دولي لمواجهة الإرهاب الإيراني.

وقال ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جوناثان كوهين، خلال الجلسة، إن إيران تواصل دعم الإرهاب من خلال ميليشياتها في المنطقة، وبلاده ستعمل على كبح أنشطتها، فيما جدد اتهامه لإيران بتهديد الملاحة الدولية برياً وبحرياً وجوياً.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قال الأربعاء، إنه لن ينشر قوات برية جديدة إذا أصبح العمل العسكري ضد إيران ضروريا، مضيفًا أن أي صراع لن يستغرق وقتا طويلا.

وعندما سئل إن كان شبح الحرب يلوح في الأفق، أجاب ترامب خلال مقابلة مع شبكة فوكس بيزنس: «أتمنى ألا نخوض حربا لكننا في وضع قوي جدا إذا حدث شيء».

وجاءت تصريحات بعد أيام فحسب من إلغاء ترامب ضربات جوية قبل دقائق من تنفيذها، فيما حذر الحلفاء من أن تزايد التوتر منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران العام الماضي، قد يؤدي عرضا إلى اندلاع حرب.

وبالتوازي، تواصل الدول الخليجية والعربية تأكيد موقفها الثابت الرافض تجاه الأعمال التخريبية والإرهابية التي تقوم بها إيران بهدف زعزعة منطقة الشرق الأوسط، وبسط سيطرتها عليها ونشر أذرعها الإرهابية في كل مكان.

وفي بيان صحافي أعدته الكويت، الإثنين الماضي، وصدر بالإجماع بعد جلسة مغلقة لمجلس الأمن دامت أكثر من تسعين دقيقة، دان البيان الهجمات التي استهدفت السفن الأربع قبالة الإمارات في مايو الماضي، والسفينتين قبالة عمان هذا الشهر، ووصفها بأنها تهديد لإمدادات النفط العالمية وكذلك السلام والأمن الدوليين.

وخلال القمتان الطارئتان العربية والخليجية، اللتان دعا إليهما خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في مدينة مكة في مايو (أيار) الماضي، بعثت الدول رسالة واضحة وصريحة لإيران مفادها أنها لن تتهاون في مسألة أمن واستقرار المنطقة، ولن تسمح لأحلام وطموحات الهيمنة الإيرانية أن تتوسع أكثر.

وجاء هذا الموقف الدولي المشترك بعد ساعات فقط من فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عقوبات جديدة على إيران مستهدفة المرشد الأعلى علي خامنئي، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إلى جانب ثمانية من قادة الحرس الثوري الإيراني، في ضربة أخرى موجعة للنظام المالالي.

فيما لمحت إيران إلى أنها على بعد يوم واحد من تجاوز الحد الأقصى المسموح به في الاتفاق لمخزونها من اليورانيوم، وهو تحرك سيضع ضغطا على الدول الأوروبية التي حاولت عدم الانحياز لطرف.

من جانبه، أشار المبعوث الأمريكي الخاص بإيران براين هوك، السبت، إلى أن بلاده تعمل على منع إيران من محاولة السيطرة على الشرق الأوسط، من خلال فرض المزيد من العقوبات، والتي ستحرمها من نحو 50 مليار دولار.

ويقول مسؤولون أمريكيون، لوكالة رويترز، إن العقوبات الجديدة ضرورية لإجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات، وإن ترامب منفتح على إجراء محادثات دون شروط مسبقة، فيما تقول إيران إن المحادثات مستحيلة ما لم ترفع واشنطن العقوبات أولا.

تعرض قاعدة حميميم الروسية لهجوم بطائرات مسيرة

سوريا : انفجار عبوة ناسفة قرب وزارة الاتصالات في دمشق

أولستراد الجزة في دمشق

دمشق – «وكالات» : انفجرت عبوة ناسفة، صباح أمس الخميس، في منطقة المزة غربي العاصمة السورية دمشق.

وأفاد مراسل وكالة الأنباء الألمانية، بأن عبوة ناسفة مزروعة بسيارة انفجرت قرب مبنى وزارة الاتصالات غربي العاصمة.

وقال سكان محليون في المنطقة، إن «ثلاثة أشخاص، بينهم امرأة، أصيبوا في الانفجار».

وتوجهت سيارة إسعاف إلى المنطقة مع انتشار لقوات الأمن السورية.

وبعد مكان الانفجار عشرات الأمتار عن مقر الأمن الوطني.

من ناحية أخرى أعلن رئيس المركز الروسي للمصالحة في سوريا، الجنرال المكسي باكين، الأربعاء، أن مسلحين حاولوا مهاجمة قاعدة حميميم الجوية الروسية في سوريا بطائرات مسيرة.

وقال باكين في تصريحات صحافية، إن أنظمة الدفاع الجوي الروسية قامت بتحديد وتدمير اثنتين من الطائرات المسيرة، التي كانت تقترب من القاعدة الجوية الروسية من الاتجاه الجنوبي الغربي، بحسب وكالة سبوتنيك.

وأشارت وسائل إعلام سورية إلى سماع دوي انفجارات في منطقة جبلة من ريف اللاذقية، فجر الأربعاء، ناجمة عن تصدي منظومة الدفاع الجوي الروسية في مطار حميميم لطائرات مسيرة.

وتتعرّض قاعدة «حميميم» لهجمات على نحو مستمر بطائرات مسيّرة، وتتهم روسيا فصائل متاوئة لقوات الرئيس السوري بشار الأسد بالوقوف وراء الهجوم، فيما تقول الفصائل إن استهداف القاعدة يأتي ردا على مساندة روسيا للأسد، ومشاركتها في شن غارات عنيفة ضد مناطق المعارضة، التي تتسبب في قتل مدنيين.

اختتام أعمال ورشة «السلام من أجل الازدهار» في المنامة

وزير الخارجية البحريني: لا وجود لـ «صفقة القرن»

وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة

اختتمت مساء الأربعاء فعاليات ورشة عمل البحرين «السلام من أجل الازدهار» والتي أطلقت فيها واشنطن الجانب الاقتصادي من خطتها للسلام والمعروفة باسم «صفقة القرن».

وتهدف الورشة إلى جذب استثمارات بـ 50 مليار دولار على مدى عشرة أعوام، لكن رفض القيادات الفلسطينية المشاركة، يلقي بظلاله على الحدث.

وتعد الورشة بمثابة الشق الاقتصادي لما يسمى بـ «صفقة القرن»، وهي مبادرة من البيت الأبيض للسلام في الشرق الأوسط بقيادة مستشار الرئيس الأمريكي وصهره، جاريد كوشنر، والمبعوث الخاص جيسون غرينبلات.

وحسب البيت الأبيض، فإن المال المزمع جمعه في الورشة سيوفر مليون فرصة عمل، ويمول إنشاء ممر نقل بين الضفة الغربية، وقطاع غزة.

ومن المبادرات الأخرى تحسين البنية التحتية، والسياحية، والزراعية، وإنشاء مشاريع تعليمية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتقديم مشاريع أخرى في مصر، ولبنان، والأردن.

وفي تقرير لها قالت وكالة أنباء البحرين، إن مناقشات الورشة تركزت على مدى يومين على تحقيق الازدهار الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وتنويع الفرص أمامه.

وأشارت الوكالة إلى أن جلسات اليوم الثاني تضمنت مناقشات حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير القوى العاملة، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية بمساهمة القطاع الخاص والمنظمات الدولية، مشيرة إلى أن بعض المستثمرين الدوليين وقادة الحكومات المشاركين في الورشة تحدثوا عن الشروط اللازمة لنجاح الخطة التي قدمها البيت الأبيض.

وأوضحت الوكالة أن إحدى الجلسات النقاشية تركزت على احتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة، إذ شددت كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي، و محمد بن عبدالملك آل الشيخ، وزير الدولة بالمملكة العربية السعودية على الحاجة إلى التواصل الفعال مع فئة الشباب المتنامية بشكل كبير، والذين يواجهون معدلات بطالة مرتفعة، ووصفت لاغارد المرأة بأنها «السلاح السري للقوة العاملة».

وانضم قادة رواد الأعمال خالد الرميحي ودانيل مينتز إلى متخصصين في البيئة التحتية في محادثة لمناقشة البيئة اللازمة لتحفيز الاستثمارات، وأشاروا إلى أن الاستثمارات غالبا ما تكون موجودة في المناطق الآمنة والمستقرة، وتكون سيادة القانون فيها متأصلة في المجتمع، وقالوا إن قادة الأعمال الذين يثقون في البيئة التي يستثمرون فيها، سيستثمرون في نهاية المطاف.

وجرت مناقشة أيضا حول تطوير القوى العاملة من خلال تمكين المرأة.

وبعد ذلك شارك كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنر ورئيس وزراء المملكة المتحدة السابق توني بلير في مناقشة حول أهمية المشاركة الفاعلة بين القادة العالميين وأصحاب المصلحة الإقليميين.

وشهدت الجلسة الختامية للورشة مناقشة بين سنيف متوشين وزير الخزانة الأمريكي، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، ومحمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية السعودي، وعبيد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية في الإمارات، حول الشروط والآليات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي.

وفي الجلسة النقاشية، قال وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني، إن «التجربة الناجحة لدول الخليج الثلاث الممثلة في هذه الجلسة في تنويع اقتصاداتها، اعتمدت على تهيئة الظروف المناسبة لتطوير القطاع الخاص مع إعادة تحديد موقع القطاع العام كمنظم وشريك فعال في التنمية».

من جانبه قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، انه لايوجد شيء يسمى «صفقة القرن»، مؤكدا أن ما تطرحه ورشة «الازدهار من أجل السلام التي تستضيفها المنامة هو «خطة اقتصادية».

وأوضح وزير الخارجية، وفق صحيفة الوطن البحرينية الأربعاء، أن «الصفقة شيء متفق عليه مسبقا وهذا ليس مطروحاً ولم يحدث، نحن نراها خطة أمريكية ستطرح كما طرحت الخطط من قبل من أيام وليام روجرز إلى اليوم، وعلى الجميع التعامل معها بإيجابية، وإذا رأوا أنها منقوصة وليست كاملة ولا تحقق طموحاتها، فهذا رأي لهم في المقام الأول ونحن نحترمه».

وقال وزير الخارجية، في حوار بثته قناة «روسيا اليوم» الأربعاء، إن ما تطرحه الورشة «خطة اقتصادية وهي ليست أول خطة، كلنا نعلم أن وزير الخارجية الأمريكي قدم خطة قبل ثلاث سنوات في 2017 للسلطة الفلسطينية وقبلها، كما نعلم أن رئيس الوزراء السابق سلام فياض قدم خطة اقتصادية، اليابان وتايلند لديهما خطة اقتصادية آسيوية، وهذه أيضاً خطة أمريكية اقتصادية، ونرى أنها فرصة مهمة لتحسين المناخ للوصول إلى سلام».

وأضاف «ما هو معروف في البحرين أنها مشاريع جبارة طموحة تتعلق بالاتصال والوصول بين المناطق الفلسطينية، تتعلق بتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة، وأمور كثيرة، فنتمنى لها التوفيق».

وبسؤاله عن الموقف من حل الدولتين، شدد المسؤول البحريني على التمسك بهذا الحل المتفق عليه دولياً، قائلاً: «طبعاً نحن مع حل الدولتين، نحن مع المبادرة العربية للسلام التي تقوم على حل الدولتين، نحن مع قرارات الشرعية، نحن مع الدولة الفلسطينية على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية مع كامل السيادة، وكامل الحقوق للشعب الفلسطيني، هذا هو موقفنا ولم يتغير».